مقياس آفاق الإصلاح الإداري.

المحاضرة 01: معوقات ومشاكل الإدارة المحلية.

لا يخفى على أحد أن الإدارة المحلية تعاني مشاكل كثيرة، منها ماهو راجع لطبيعة النظام التسييري ومنها ماهو متعلق بالأدوات والوسائل المتاحة الأمر الذي خلق صعوبات ومشاكل يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1/ تحديات متعلقة بانعدام رؤية استشرافية للتسيير.

2/ انتشار ظاهرة الفساد الإداري.

3/ نقص التكوين وهجر الكفاءات.

4/ تحديات داخل الإدارة.

5/ غياب الرقابة على أعمال الإدارة.

6/ غياب منظومة قانونية ناظمة لتسيير الإدارة للشأن العام.

7/ التحديات المتعلقة بالجانب المالي.

8/ آفاق البناء الإداري الناجح.

المحاضرة 02: الإصلاح الإداري.

تم تعريف الإصلاح الإداري بتعريفات عديدة نذكر منها ما يلي: عرف مؤتمر الإصلاح الإداري في الدول النامية، الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة بجامعة ساسكي البريطانية لعام 1971 ، عملية الإصلاح الإداري على أنها) :حصيلة الجهود ، ذات الإعداد الخاص، التي تهدف إلى إدخال تغييرات أساسية في المنظمة الإدارية العامة، من خلال إصلاحات على مستوى النظام ككل.

وهناك من عرف الإصلاح الإداري بأنه) : جهد سياسي وإداري واقتصادي وثقافي هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابي ة في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات

تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه وهناك من ذهب إلى أن الإصلاح الإداري يعني عملية تكييف الإدارة مع المستجدات في ركائز الإدارة الأساسية والأشخاص وأساليب العمل، وهي عملية أساسية تعتمد على أشخاص مهيئين.

المحاضرة 03: الإصلاح المالي.

تعتبر الإدارة المحلية الركن الأساس في أي بناء هيكلي تنظيمي في الدولة، بل تعتبر واجهتها المفصلية التي تدور حولها كل عملية تنموية تطويرية، ومن ثم يعتبر الإصلاح وتطوير الأداء واجب نحو هذا المرفق العام، ذلك أنه يؤدي خدمات عمومية للمواطن.

يبقى تطوير أداء وتحسين خدمة الإدارة العمومية مرهون بالجانب المالي لذا يبقى هذا الجانب من العراقيل التي تواجه الإدارة المحلية لهذا يتوجب القيام بإصلاحات مالية.

استطاعت الدول المتقدمة أن تقطع أِشواطا مهمة فيما يخص اللامركزية وأحدثت تقدما كبيرا.

أما الدولة النامية شهدت بدورها موجة من الإصلاحات اللامركزية من خلال نقل جزء من المسؤوليات والسلطة من مستويات أعلى إلى مستوى أدنى من الحكومة، لكن مع الوقت بدأت تظهر تحديات كبيرة عند تطبيق اللامركزية وتتخلص تلك التحديات في أن الإيرادات لا تكفي لسد الحاجيات ولا تتناسب مع حجم الإنفاق، لذا من الضروري إجراء إصلاحات على النظام المالي بغية تحقيق التنمية المحلية.

باختصار لم تواكب الإيرادات على المستوى المحلي متطلبات الإنفاق المتزايدة، وبالتالي تواجه الحكومات المحلية في البلدان الخاصة الأقل نموا تحديات أكبر عندما يتعلق الأمر بزيادة الإيرادات وذلك نتيجة ل:

غالبا ما تكون قاعدة الإيرادات الحكومية المحلية ضعيفة، خاصة عند مقارنتها بإيرادات الحكومة المركزية.

لدى الحكومات المحلية القليل من إيرادات المصادر الخاصة، وتفتقر إلى الحوافز لتوليد إيراداتها الخاصة، ولا يستخدمون إمكانيات الإيرادات الحالية من هذه المصادر، من الصعب إدارة الضرائب على الممتلكات وجمعها في الغالب.

لا يكون لديهم في الغالب سوى سيطرة ضئيلة أو معدومة على معدلات الضرائب التي يمكنهم فرضها.

عمليات التحويلات الحكومية المركزية ليست مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها وغالبا مايكون تصميم التحويلات غير شفاف.

لهذا تلجأ العديد من الحكومات المحلية إلى القطاع الخاص لتقديم خدمات القطاع العام وتمويلها من خلال شراكات واضحة بين القطاعين العام والخاص، حيث تلجأ الحكومات المحلية إلى القطاع الخاص عندما لا يسمح لها بالاقتراض أو لا ترغب في ذلك، وتتمثل الميزة الأساسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في أنها تعفي الحكومات المحلية من المسؤولية المالية عن التكاليف الرأسمالية الأولية وتسمح لها ببناء المرافق دون ديون.

بالإضافة إلى هذا تزيد مشاركة المواطنين المتزايدة إلى جانب الموارد المحلية المحدودة على المستوى المحلي تزيد من الضغوطات على الحكومات المحلية من أجل تحسين الإدارة المالية، ثم خلق التوازن بين النفقات والإيرادات على المستوى المحلي .

المحاضرة 04: الديمقراطية التشاركية.

تلعب الديمقراطية التشاركية دور في تطوير أداء الإدارة المحلية، حيث تقوم الأمم بنقل الموارد العامة وسلطات صنع القرار إلى المستوى المحلي وتشجع المواطنين على المشاركة مباشرة في وضع الأولويات والميزانيات، ويتم النظر إلى الديمقراطية التشاركية باعتبارها تعزز الخضوع للمسائلة بصورة افضل، بالإضافة إلى الارتقاء بتقديم الخدمات الأساسية وتخفيف حدة التوترات.

المحاضرة 05: الحكامة المحلية.

شهد العالم تغيرات في الآونة الأخيرة في جميع المجالات مما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة و ثورية وقع الجدل في تفصيل مفاهيمها خاصة تلك المترجمة الأجنبية إلى اللغة

العربية إذ نجد منها الحوكمة المحلية، خاصة بعد تطور الغدارة المحلية وظهور وحدات إقليمية جديدة كالبلدية والولاية في التنظيم المحلي الجزائري في دستور 1996.

يمكن تعريف الحوكمة من خلال قيامها على مستويات هيكلية تنصرف إلى القواعد العامة التي تضفي على الإدارة نظام رشيد تتمتع من خلاله بالإستقلالية والكفاءة ة والفعالية وتخضع للمساءلة والشفافية ، أو مايسمى بالقيادة الرشيدة أين تتمكن الجماعة من تحقيق أهدافها وتتولد لديهم ثقة في السلطات العامة .

المراجع المعتمدة:

1/ خودير نصيرة وخلوفي أحلام، الحوكمة المحلية، مذكرة ماستر، بجاية: كلية الحقوق، 2013.

2/ روشو خالد، إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر بين تحسين الخدمة العمومية وتحديات الواقع، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، ع.01، (ديسمبر 2019)، 54-45.

3/ قرواط يونس، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة المعيار، ع.16، (ديسمبر 2016)، 295-286.

4/ باديس بن حدة، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.10، (جانفي 2017)، 297-282.

5/ سحر عبد الله الحملي، الإصلاح الإداري وآليات تطبيقه، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، ع.10، (يناير 2013)، 332- 362.